Warith Scientific Journal

قياس اثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2017-2021

Measuring the impact of financial inclusion on banking stability in Iraq for the period 2017-2021

أ.م.د. قسمة صابر عوض[1] , أ.م. كرار حاتم عطية[2] , م.م. زهراء يوسف عبـــاس[3]

a.m.d. qasma Saber Awad 1, a.m. Karrar Hatem Attia 2, M.M Zahraa Yousef Abbas 3

[1,2] جامعة القادسيـة ، ديوانية ، العراق

[3] جامعة كربلاء ، كربلاء، العراق

Ksma.alsltan@qu.edu.iq [1]

karrer.albdire@qu.edu.iq[2] , Zahraa.y@s.uokerbala.edu.iq[3]

المستخلص. تبحث هذه الورقة في تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق باستخدام بيانات سنوية للقطاع المصرفي العراقي للمدة (2017-2021) ، وتم صياغة مشكلة البحث التي تشير الى تساؤل (هل يؤثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق؟) ولاختبار فرضية البحث تم اعتماد نموذج الانحدار الهيكلي، فضلاً عن تقديم النمذجة القياسية المناسبة للعلاقة بين مؤشرات الشمول المالي متمثلة في (الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، والصراف الالي، والحسابات المصرفية)، ومؤشرات الاستقرار المصرفي متمثلة في (كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والربحية، والسيولة)، وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها (وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشر المتغير المستقل (X2) ومؤشر المتغير التابع (Y3) عند مستوى دلالة (0.05)، فضلاً عن وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشر المتغير المستقل (X4) ومؤشر المتغير التابع (Y2) عند مستوى دلالة (0.05)، اما بقية المؤشرات المستقلة (X1, X3) فقد اظهرت النتائج عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية مع جميع المؤشرات التابعة (Y1, Y2, Y3, Y4) عند مستوى دلالة (0.05)، ونوصي بضرورة الاهتمام بفتح حسابات مصرفية وزيادة انتشار الخدمات المالية من خلال زيادة عدد فروع المصارف وعدد الصراف الالي، كما نوصي بزيادة عدد منح القروض وقبول الودائع من خلال تخفيض سعر الفائدة وتسهيل اجراءات منح القروض. فضلا عن ضرورة الاهتمام بالتثقيف المصرفي وزيادة الوعي المصرفي لاسيما الذين يعانون من الاستبعاد المالي بهدف زيادة الطلب على الخدمات المالية وصولاً لمستوى شمول مالي مقبول.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المصرفي.

Abstract. This paper examines the impact of financial inclusion on banking stability in Iraq using annual data for the period (2017-2021), and the paper problem has been formulated that suggests a question (Does financial inclusion affect banking stability in Iraq?) To test the research hypothesis, a model was adopted to ensure the use of the structural regression model, as well as to provide appropriate standard modelling of the relationship between the financial inclusion indicators of (banking density, banking spread, ATM, bank accounts), and bank stability indicators are (Capital adequacy, asset quality, profitability and liquidity), research has reached a range of findings, the most important of which (Having a statistically significant impact relationship between the independent variable index (X_2) and the dependent variable index (Y_3) at an significant level (0.05), as well as a statistically significant impact relationship between the independent variable index (X_4) and the dependent variable index (Y_2) at the level significance (0.05), while the rest of the independent indicators (X_1, X_3) The results showed no statistically significant effect relationship with all approved indicators (Y_1, Y_2, Y_3, Y_4) at an significance level (0.05). We recommend the need to pay attention to opening bank accounts and increasing the spread of financial services by increasing the number of bank branches and the number of automatic teller machines (ATM). We also recommend increasing the number of granting loans and accepting deposits by reducing the interest rate and facilitating loan granting procedures. In addition to the need to pay attention to banking education and increase banking awareness, especially those who suffer from financial exclusion, in order to increase the demand for financial services, in order to reach an acceptable level of financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, banking density, banking stability.

1 المقدمة

يتيح الشمول المالي للأفراد والوحدات الاقتصادية الوصول إلى جميع الخدمات المصرفية والاستفادة منها بجودة عالية وملاءمة وأسعار معقولة، ويؤدي إلى معدلات نمو اقتصادي أعلى ومستويات عالية من الاستقرار المالي والمصرفي. ونتيجة لذلك، حظي الشمول المالي باهتمام واسع النطاق في السنوات الأخيرة، لا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي حفزت مؤسسات التمويل العالمي، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العشرين، وكذلك اتفاق بازل الثالث في عام 2014 على إلزام البلدان باتباع مجموعة من المبادئ التي تسهم في الشمول المالي. وقد ساعد على ذلك التقدم التقني الواسع النطاق في مجال الأعمال المصرفية، الذي أسهم في انتشار وسرعة حصول جميع أفراد المجتمع على الخدمات المالية. غير أن نسبة الشمول المالي تختلف باختلاف البلدان.

ويتحقق الاستقرار المصرفي عندما يتمكن النظام المصرفي وهياكله التشريعية والتنظيمية من مقاومة التحديات والأزمات، وتقليل آثارها إلى أدنى حد ممكن، وأداء مهمته الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية2008، حظيت مسألة الاستقرار المصرفي باهتمام واسع النطاق عندما قامت المؤسسات المالية الدولية بتقييم النظم المصرفية للبلدان بتحديد درجة الاستقرار، ونتيجة لذلك، أصبح الشمول المالي أولوية لصانعي السياسات المالية والنقدية في جميع أنحاء العالم لأنه عنصر حاسم لتحقيق الاستقرار المصرفي، وهو أحد الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية لضمان الأداء الفعال لجميع الوحدات الاقتصادية، مما دفع البنك المركزي العراقي إلى إدراج الاستقرار المصرفي في استراتيجيته المعلنة للفترة 2021-2023، ومن هنا جاءت اهمية البحث من خلال قياس اثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، بهدف مساعدة متخذي القرارات المالية والنقدية عند وضع سياساتهم المستقبلية.

2 المنهجية العلمية للبحث

1.2 مشكلة البحث

تنعكس مشكلة البحث في التحديات العديدة التي يواجهها النظام المصرفي العراقي، وعلى رأسها عدم كفاية التمويل للتنمية الاقتصادية وضعف أداء بعض الوحدات المصرفية مما أدى إلى فشلها وزعزعة استقرار النظام المصرفي، خاصة في السنوات الأخيرة ونتيجة للانفتاح المالي والتقدم التكنولوجي، وعلى الرغم من تطور الشمول المالي، نرى عددًا كبيرًا من أجزاء المجتمع مستبعدة مالياً وغير قادرة على الحصول بسهولة على الخدمات المصرفية اللازمة، ويوجد تباين واضح في تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي، حيث تظهر بعض الدراسات وجود صلة إيجابية بين المتغيرين، بينما تظهر دراسات أخرى وجود ارتباط سلبي لذا جاء هذه البحث لمحاولة توضيح هذه الجدلية من خلال اختبار العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في البيئة العراقية ومعرفة طبيعة العلاقة، ويمكن تأطير مشكلة البحث في صيغة السؤال الآتي: (ما هو مدى تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق؟)

2.2 أهمية البحث

تستمد اهمية البحث من أهمية متغيراته المتمثلة في الشمول المالي والاستقرار المصرفي وتوضيح العلاقة بينهما، اذ يعد الشمول المالي أحد الأهداف الاستراتيجية للدولة ومركز اهتمام المؤسسات المالية بسبب تأثيره على الحد من البطالة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المصرفي الذي استلزم دراسة هذه المتغيرات في النظام المصرفي العراقي مما جعل البحث في هذه المتغيرات ضرورة ملحة في القطاع المصرفي العراقي.

3.2 أهداف البحث

ويهدف البحث بشكل عام إلى تحديد متغيرات البحث (الشمول المالي والاستقرار المصرفي) ومؤشراتها، وكذلك قياس العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي في القطاع المصرفي العراقي، وبيان دور المؤسسات المالية والمصرفية في تحقيق الشمول المالي، كما يسعى إلى إلقاء الضوء على الصعوبات والمعوقات التي يواجهها توسيع نطاق الشمول المالي في القطاع المصرفي العراقي، ويمكن صياغة اهداف البحث بشكل اكثر تفصيلاً في الاتي: (قياس مؤشرات الشمول المالي، وقياس مؤشرات الاستقرار المصرفي، ومن ثم التعرف على اثر مؤشرات الشمول المالي على مؤشرات الاستقرار المصرفي في القطاع المصرفي العراقي).

4.2 فرضية البحث

تتمثل الفرضية الرئيسية للبحث في **(عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي عند مستوى دلالة (0.05).** ويشتق منها مجموعة من الفرضيات الفرعية وكالاتي:

الفرضية الفرعية الاولى: عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات المتغير المستقل (الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، والحسابات المصرفية، وانتشار الصراف الالي) ومؤشر المتغير التابع (كفاية رأس المال) عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الفرعية الثانية: عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات المتغير المستقل (الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، والحسابات المصرفية، وانتشار الصراف الالي) ومؤشر المتغير التابع (جودة الموجودات) عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الفرعية الثالثة: عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات المتغير المستقل (الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، والحسابات المصرفية، وانتشار الصراف الالي) ومؤشر المتغير التابع (السيولة) عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الفرعية الرابعة: عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات المتغير المستقل (الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، والحسابات المصرفية، وانتشار الصراف الالي) ومؤشر المتغير التابع (الربحية) عند مستوى دلالة (0.05).

5.2 مجتمع ومدة البحث

تمثل مجتمع البحث في القطاع المصرفي العراقي اما مدة البحث فقد كانت للمدة (2017-2021) اذ تم جمع البيانات من تقارير البنك المركزي العراقي لأعوام متفرقة، فضلاً عن تقارير البنك الدولي.

6.2 مصادر البحث

تم الاعتماد على المصادر العربية والاجنبية في الجانب النظري كما تم الاعتماد على تقارير البنك المركزي العراقي وتم الحصول على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامجي (Excel) و (SPSS)، ويعرض الجدول (1) مؤشرات المتغير المستقل (الشمول المالي) ومؤشرات المتغير التابع (الاستقرار المصرفي) ورموزها.

جدول 1: مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المصرفي والرموز الخاصة بها

مؤشرات الشمول المالي	الرمز	مؤشرات الاستقرار المصرفي	الرمز
الكثافة المصرفية = عدد السكان / عدد فروع المصارف	X1	كفاية رأس المال = مجموع رأس المال / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر	Y1
الانتشار المصرفي = عدد فروع المصارف / عدد السكان	X2	جودة الموجودات = نسبة الديون المتعثرة / رأس المال	Y2
الحسابات المصرفية = (P2−P1)/P1	X3	السيولة = الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات	Y3
انتشار (ATM) لكل 1000 كم = (عدد السكان/1000)/ATM	X4	الربحية = معدل العائد / الموجودات	Y4

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير البنك المركزي لعام 2021.

3 الجانب النظري للبحث

1.3 الشمول المالي (Financial inclusion)

إن الشمول المالي هو أحد المواضيع الحديثة نسبيا التي ظهرت بعد الأزمة المالية العالمية في عام (2008) وهو مصطلح يتعارض مع الاستبعاد المالي وهذا الاخير يعني عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية اللازمة في شكل مناسب (Ozili, 2021:3) وعلى عكس بعض المصطلحات التي لم يتم الاتفاق عليها من حيث المفهوم، نلحظ أن مفهوم الشمول المالي متفق عليه وواضح، وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأنه الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، على الاستفادة من الخدمات المصرفية (المدفوعات، والمدخرات، والائتمان، والتحويلات، والتأمين) بجودة عالية وبطريقة سهلة ومستدامة في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة (عبد الله،15:2016) وبالمثل، يعرفه البنك الدولي على أنه وصول الأفراد والشركات إلى جميع الخدمات المالية بتكاليف معقولة تتناسب مع احتياجاتهم (Demirguc-Kunt et al, 2017:2)

يمكن تحقيق الشمول المالي من خلال زيادة الوصول المالي بطريقتين. أولاً، من خلال إزالة الحواجز السعرية التي تمنع الأفراد والأسر من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية بتكلفة منخفضة، وثانيا من خلال زيادة عرض الخدمات المالية الأساسية (Nkuna et al,2018:813) ومن ثم فإن الافتقار إلى الشمول المالي قد يكون ناجماً عن عدم الطلب على الخدمات المصرفية أو صعوبة الحصول عليها، ومع ذلك، فإن عدم استخدام هذه الخدمات لا يعني بالضرورة أنها غير متوفرة أو يصعب الحصول عليها اذ اتخذ بعض الافراد قرارًا بالامتناع عن استخدام الخدمات المصرفية لأسباب ثقافية أو أيديولوجية (Ozili, 2021:3) ومن الجدير بالذكر ان الشمول المالي ليس هدفاً في حد ذاته وانما وسيلة لتحقيق غاية بالنظر لدورة التنموي المهم في تطوير الخدمات المصرفية وتحقيق التنمية والاستقرار المالي والمصرفي من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر ودعم المساواة بين الافراد (Khan et al, 2022:2) (Pandey et al, 2022:6)

و يتمثل الهدف الرئيسي للشمول المالي في تمكين الأفراد والمؤسسات التجارية من الوصول إلى جميع الخدمات المصرفية (نشر استخدام الخدمات المصرفية) وتسهيل الحصول على التمويل اللازم لتحسين الظروف المعيشية للأفراد، ولا سيما ذوي الدخل المنخفض (الحد من الفقر)، فضلا عن زيادة فرص المنافسة بين المصارف والمؤسسات المالية (Fungacova & Weill, 2015:196) (Nguyen & Du, 2022:2) من خلال توسيع وتحديث الخدمات المصرفية لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء، ومن ثم تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي (Morgan & Pontines, 2014:5) وفيما يتعلق بهذا الأخير، من المرجح أن يؤثر الشمول المالي على مستوى الإقراض المتاح للمصارف من خلال الوصول إلى المناطق غير المستفيدة من الخدمات المصرفية مع تقديم ائتمانات صغيرة، ومن ثم تقليل المسافة وبناء علاقات قوية مع العملاء. وتبين المؤلفات الحديثة أن وجود مسافة كبيرة بين المقرض والمقترض يقوض فعالية الخدمات المصرفية من خلال تكثيف مشكلة المعلومات غير المتماثلة، ويمكن للمصارف أيضًا تقليل عدم التماثل الإعلامي من خلال الحصول على معلومات مسجلة الملكية عن المقترضين مع توفير الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية (Nguyen & Du, 2022:4)

وتسهم البنوك المركزية في رفع مستوى الشمول المالي من خلال توفير بيئة تشريعية تنظم جميع الإجراءات والمعاملات المصرفية، لا سيما الإجراءات والمعاملات الإلكترونية، فضلا عن الرقابة الكافية على الخدمات المصرفية للحد من المخاطر المصرفية وتهيئة بيئة أو هيكل مالي مناسب لتلبية متطلبات الشمول المالي عن طريق خفض الرسوم والعمولات للخدمات المصرفية المقدمة، والسماح بمنافسة كبيرة بين المصارف، ومحاولة زيادة الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Tissot and Gadanecz,2017:3) (الفتلاوي،53:2019) (البكل،163:2022)

ويواجه الشمول المالي عددا من العقبات، أهمها أن العديد من شرائح المجتمع لا تتعامل مع المصارف (وجود استبعاد مالي)، وكذلك حقيقة أن تقديم القروض المصرفية لمن ليس لديهم جدارة ائتمانية يؤدي إلى عدم الاستقرار المصرفي، وارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية يجعلها بعيدة المنال لكثير من الناس، والعقبات التنظيمية والقانونية، وعدم إمكانية الوصول إلى التحسينات التكنولوجية(Schubert ,2019:11) ويسعى البنك المركزي العراقي إلى زيادة مستوى الشمول المالي في البلاد من خلال سلسلة من المبادرات، من بينها التعاون مع وزارة التخطيط وصندوق النقد العربي لتحسين الشمول المالي في البلدان العربية للاستفادة من الخبرات المعروضة. من قبلهم، من أجل تطوير القطاع المصرفي، وزيادة الخدمات، واجتذاب أكبر عدد من الأفراد والمدخرات إلى القطاع المصرفي، وكذلك المبادرات التي أطلقها البنك المركزي كمبادرة المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة منذ عام 2015 والسنوات اللاحقة، والتي ساهمت في زيادة عدد الحسابات المصرفية وزيادة حجم الودائع، فضلا عن مشروع توطين رواتب موظفي الدولة في عام 2016 (البنك المركزي العراقي,143:2021)

2.3 الاستقرار المصرفي

يصعب تحديد تعريف موحد للاستقرار المصرفي لأن النظم المالية معقدة ولها أبعاد ومؤسسات ومنتجات وأسواق متعددة، على الرغم من ذلك يمكن تعريفه بانه حالة يكون فيها النظام المالي قادرا على تحمل الصدمات، مما يقلل من احتمال حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية او حدوث الازمات المصرفية (Morgan & Pontines,2014:3) يشير صندوق النقد الدولي الى ان الاستقرار المصرفي يمثل قدرة النظام المصرفي على التخصيص الكفء للموارد المالية وتوجيه النشاطات الاقتصادية نحو الفعالية المثلى وتحديد وتقييم وتنويع وإدارة المخاطر المالية (العراقي والنعيمي،108:2018)

كما يعرف بانه الحالة التي تكون فيها القيمة السوقية لموجودات القطاع المصرفي اكبر من قيمة الديون الكلية للقطاع خلال فترة معينة ويمثل الاستقرار المصرفي الهدف الرئيس لمنع حدوث الازمات المصرفية فضلاً عن الحد من المخاطر المصرفية، ويتشابه تحليل الاستقرار المصرفي إلى حد ما مع تحليل السلامة المصرفية، اذ نلحظ التشابه الكبير في مؤشرات كلاهما (الشكرجي،12:2013) (Canoy et al,2001:33) (Jokipii & Monnin , 2013: 3)

ولتحقيق الاستقرار المصرفي لا بد من توافر ثلاث شروط ضرورية للاستقرار اولها انخفاض معدلات التضخم او ثباته على معدلات متدنية، اما الشرط الثاني يتمثل في تحقيق نمو حقيقي مستقر، اذ ان النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات رفاهية المجتمع، كون الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع غالباً ما تكون منفتحة على العالم مما ينعكس بالإيجاب على الدخل والتوظيف ومن ثم ينعكس على الاستقرار المصرفي، (الدعمي وحبي، 221:2014)

في حين يتمثل الشرط الثالث في أسعار الفائدة المستقرة، اذ يعد سعر الفائدة المؤشر العام لحركة اتجاه الأسواق المالية، وادة مباشرة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال السياسات النقدية، ولأجل تحقيق الاستقرار المصرفي لا بد من توافر مؤسسات مالية واسواق مستقرة لما لها من دور وسيط يتمثل في جمع المدخرات من اصحاب الفائض المالي وتحويلها إلى اصحاب العجز المالي (أفراد ومؤسسات) ولغرض تحقيق هدف الاستقرار لدى هذه المؤسسات لا بد من توافر الشفافية الكاملة في التعاملات المالية والمصرفية لخلق الثقة لدى جميع الاطراف المتعاملة في القطاع المصرفي والسوق المالية (قندوز واخرون،13:2022) (بندر،19:2012)

ويتأثر الاستقرار المصرفي بمجموعتين من العوامل تتعلق المجموعة الاولى بالقطاع المصرفي ومن اهمها الانفتاح الاقتصادي (التحرر المالي) غير المدروس، فضلاً عن التدخل الحكومي في القطاع المصرفي ومن امثلتها التأثير على انشطة المصارف من خلال السياستين المالية والنقدية للدولة (عدم منح الاستقلالية للبنك المركزي)، (الدعمي وحبي، 221:2014) اما المجموعة الثانية من العوامل تتعلق بالاقتصاد ومن اهمها الضعف في النظام المالي والاقتصادي وعدم السعي لإصلاحه، فضلاً عن التقلب في معدلات النمو ومعدل التضخم ومعدل الفائدة، وعدم فاعلية أجهزة الاشراف والرقابة المصرفية، ومن الجدير بالذكر ان البنوك المركزية تمارس دوراً جوهرياً في الحفاظ على الاستقرار المصرفي من خلال دورها في الإصدار النقدي الذي يمكنها من ضخ كمية كبيرة من السيولة النقدية في السوق من أجل تنشيط الاقتصاد، فضلاً عن دورها من خلال التشغيل والمراقبة الفعالة لأنظمة الدفع والتسوية، كما تقوم البنوك المركزية بمراقبة النظام المصرفي والسعي لتحقيق استقراره من خلال تحديد عناصر الخطر المحتملة في القطاع المصرفي(قندوز واخرون،13:2022)

وتشير الدراسات الى وجود اثرين للشمول المالي على الاستقرار المصرفي احدهما ايجابي والاخر سلبي اما الايجابي فيتمثل في اسهام الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال تنويع الموجودات المصرفية الناتج عن زيادة الائتمان المصرفي الممنوح للشركات صغيرة الحجم والذي بدوره يعمل على تقليل المخاطر الاجمالية لمحفظة القروض المصرفية نتيجة لانخفاض الاهمية النسبية لكل مقترض داخل محفظة القروض الامر الذي ينعكس على المخاطر المصرفية بالانخفاض ويسهم في زيادة الاستقرار المصرفي، كما يسهم الشمول المالي في زيادة عدد صغار المدخرين ومن ثم توسيع قاعدة الودائع وزيادة مستوى استقرارها الامر الذي يؤدي إلى تقليل اعتماد المصارف على التمويل بالاقتراض الذي يميل إلى ان يكون اكثر تقلبا خلال الازمات، واخيراً يسهم الشمول المالي في تحسين كفاءة انتقال أثار السياسة النقدية مما ينعكس بالإيجاب على الاستقرار المصرفي (Nguyen & Du,2022:2)

اما الاثر السلبي للشمول المالي فيتمثل في ان التوسع فيه قد يزيد من المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي ومن ثم الاستقرار المصرفي، اذ ان توسيع قاعدة المقترضين قد تؤدي إلى انخفاض معايير الاقراض ومن امثلتها ما حدث في قروض الرهن العقاري التي سببت الازمة المالية العالمية في الولايات المتحدة الامريكية، علاوة على ذلك فان زيادة الاقراض للمؤسسات المالية صغيرة الحجم (ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة) اذا لم يتم تنظيمها بشكل جيد قد تزيد من المخاطر المصرفية ومن ثم زعزعه الاستقرار المصرفي (الحسناوي ومهدي،39:2020)

4 تحليل مؤشرات البحث (الشمول المالي والاستقرار المالي)

1.4 تحليل مؤشرات الشمول المالي

يقيس البنك المركزي العراقي الشمول المالي باستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات، أهمها الكثافة المصرفية ومؤشر الانتشار المصرفي، وهو أحد أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم مدى الشمول المالي ويستند إلى عدد

السكان وعدد الفروع المصرفية المنتشرة في جميع أنحاء البلد لتوفير الخدمات المالية للجمهور، ويستخدم البنك المركزي أيضًا خدمات الدفع الإلكترونية (ATM و POS و POC)، حيث يسمح نظام جهاز الصراف الآلي (ATM) للمستخدم بسحب المبالغ النقدية من حسابه المصرفي باستخدام البطاقة الإلكترونية، بالإضافة إلى فائدته في تقديم الخدمات المصرفية لأكبر عدد ممكن من العملاء، وخفض تكاليف المعاملات المالية، وجذب المزيد من العملاء، مما يؤدي إلى زيادة الشمول المالي، ويعد إنشاء حساب مصرفي من الخطوات المهمة نحو الشمول المالي، حيث يرمز ارتفاع عدد الحسابات المصرفية إلى إدراج أكبر عدد من الأشخاص في النظام المصرفي، ويعرض الجدول (2) والشكل (1) مؤشرات الشمول المالي المستخدمة في البحث.

جدول 2: مؤشرات الشمول المالي

السنوات	الكثافة المصرفية	الانتشار المصرفي	الحسابات المصرفية	انتشار (ATM)
2017	44.05	2.27		1.508
2018	44.16	2.26	19.811	1.2
2019	44.25	2.25	86.4	2.331
2020	45.06	2.21	44.2	3.1
2021	45.51	2.2	9.3	3.6

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي للأعوام (2017-2021)

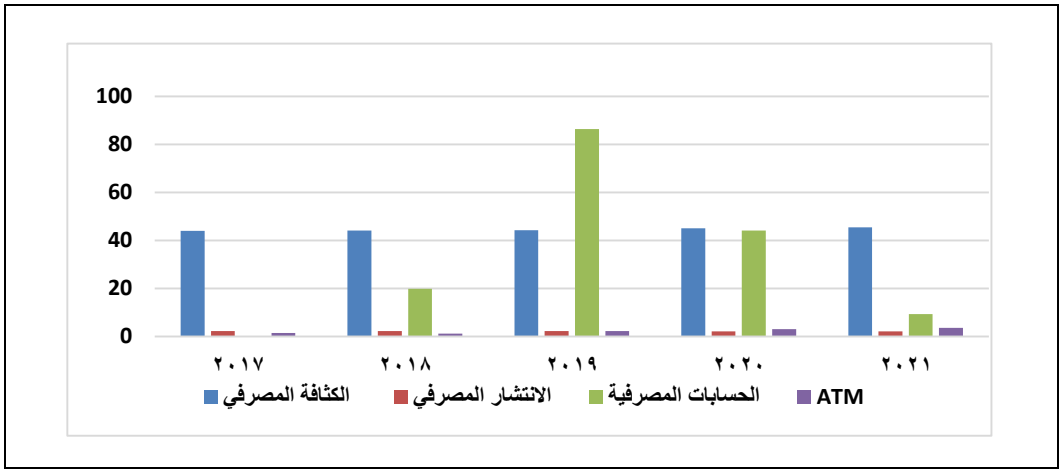

شكل1: مؤشرات الشمول المالي للمدة (2017-2021)
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للأعوام (2017-2021)

ويتضح من جدول (2) والشكل (1) ان نسب الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي في العراق دون المستوى المطلوب حيث شهدت نسب الكثافة المصرفية ارتفاع طفيف في قيمة المؤشر خلال المدة (2017-2021) اذ بلغت قيمة المؤشر (44.05%) في عام 2017 و (45.5%) في عام 2021 ، ويعود الارتفاع الطفيف الى زيادة فروع المصارف في عموم العراق وقد صاحب هذا انخفاض تدريجي في قيمة مؤشر الانتشار المصرفي فقد بلغت نسبته (2.2) في عام 2021 بعدما كانت (2.27) في عام 2017 ويعزى ذلك الانخفاض الى زيادة النمو في عدد السكان.

وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة لعدد فروع المصارف في العراق خلال مدة البحث الا ان هذه الزيادة ليست بالمستوى المطلوب، اذ يوضح الشكل (2) انخفاض نسبة عدد الفروع في العراق لكل (100) الف بالغ مقارنة بالوطن العربي والعالم ككل خلال مدة البحث حيث بلغت نسبة عدد الفروع في العراق (4%) في عام 2017 مقارنة بـ (11.3%) و(11.7%) في الوطن العربي والعالم على التوالي وانخفضت النسبة في عام 2020 الى (3.9%) وهذه النسبة الادنى مقارنة بالوطن العربي والعالم مما يعني انخفاض مستوى الانتشار المصرفي في العراق ومن ثم تدني مستوى الشمول المالي في العراق.

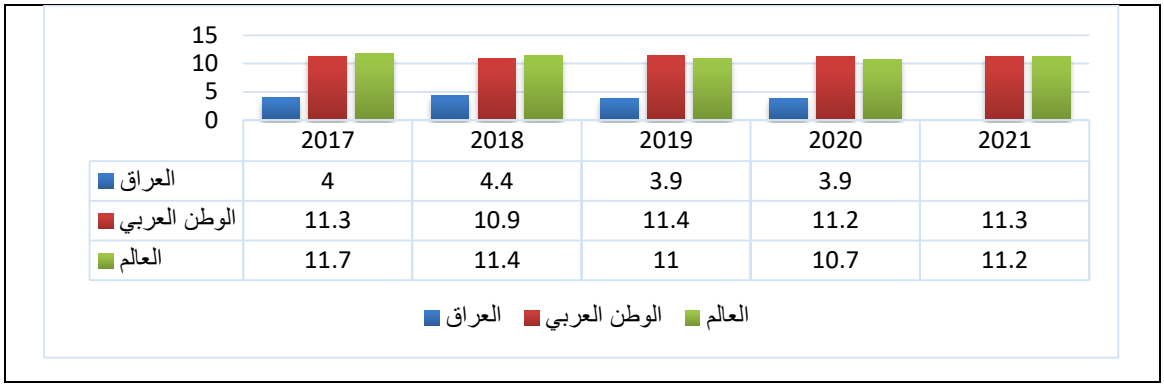

شكل 2: فروع المصارف لكل 100 الف بالغ

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=chart

واما قيمة مؤشر الحسابات المصرفية الموضحة في جدول (2) والشكل (1) فقد ارتفع بشكل ملحوظ من عام 2018 الى عام 2019 اذا بلغت نسبة مؤشر الحسابات المصرفية (19.8%، 86.4%) على التوالي، ومن ثم انخفضت هذه النسبة للأعوام 2020 و 2021 اذ بلغت (44.2%، 9.3%) على التوالي، مما يعني انخفاض عدد الافراد الذين قاموا بفتح الحسابات المصرفية.

وقد شهد مؤشر انتشار الصراف الالي (ATM) لكل (1000كم) ارتفاع ملحوظ من (2.33%) في عام 2019 الى (3.6%) في عام 2021 بعدما كان (1.5%) و(1.2%) في عامي 2017 و2018 على التوالي مما يشير الى زيادة عدد (ATM) وشمول مساحات أكبر من الاقتصاد بانتشار هذه الخدمة. وبالرغم من ذلك الا ان انتشار خدمات (ATM) لا تزال ضعيفة ودون المستوى المطلوب بالمقارنة مع نسب (ATM) للوطن العربي والعالم، مما يعني ان العراق لا يزال متخلفاً من حيث انتشار هذه الخدمة وشمول اكبر عدد ممكن من الافراد كما موضح في شكل (3)

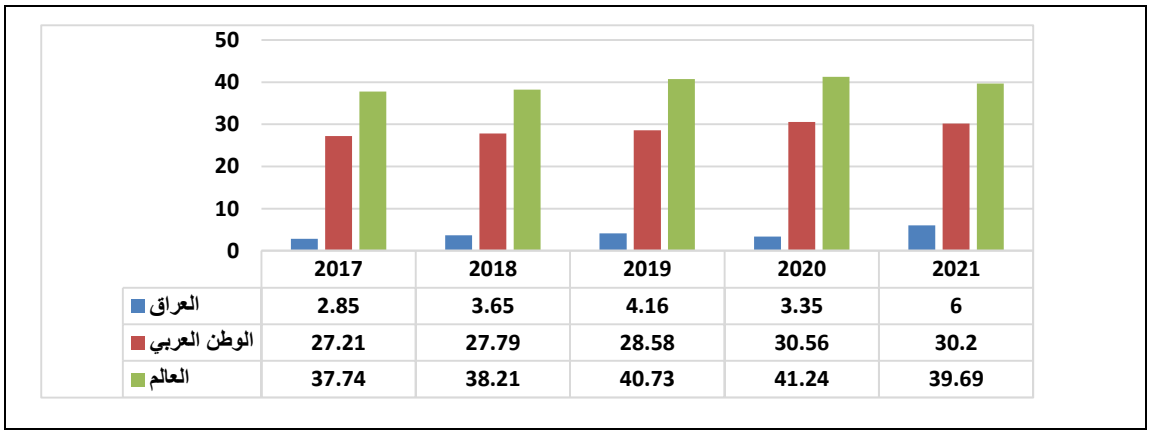

شكل 3: ماكينات الصراف الالي لكل 100 الف بالغ

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?view=chart

يتضح من الشكل (3) انخفاض في نسبة انتشار الصراف الالي في العراق قياساً بالوطن العربي والعالم خلال مدة البحث، اذ بلغت نسبة انتشار الصراف الالي في العراق (2.85%) في عام 2017 مقارنة بـ (27.21%) و (37.74%) في الوطن العربي والعالم على التوالي وارتفعت النسبة بشكل طفيف في عام 2021 لتصل الى (6%) في العراق وهي نسبة متدنية قياساً بالوطن العربي والعالم التي بلغت (30.2%) و (39.69%) على التوالي، الا انه على الرغم من الارتفاع الطفيف في مستوى انتشار الصراف الالي في العراق الا انه ما زال اقل من المستوى المطلوب مما ينعكس على انخفاض مستوى الشمول المالي في العراق.

2.4تحليل مؤشرات الاستقرار المالي

يستخدم البنك المركزي العراقي مجموعة من مؤشرات السلامة المالية لقياس مستوى الاستقرار المصرفي، ويمكن حصرها في اربع مؤشرات اساسية وهي مؤشر كفاية رأس المال، فضلا عن مؤشر جودة الموجودات التي تعد من المؤشرات المهمة في تحديد الاستقرار المصرفي اذ ان اغلب المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتهدد قدرته المالية تنشأ عادة من التدهور في قيمة الموجودات (القروض)، اما المؤشر الثالث فهو مؤشر الربحية الذي يمثل الهدف الرئيس للمصرف بجانب هدفي تحقيق السيولة والامان لما لها من دور في بقاء المصرف واستمراره، ومن الجدير بالذكر ان تحقيق الربح من قبل المؤسسات المالية والمصرفية بشكل مستمر يشير بدرجة كبيرة الى تحقق الاستقرار المصرفي، والمؤشر الرابع هو مؤشر السيولة ويعبر عن قدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى تسييل الاوراق المالية بخسارة او الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ويعرض الجدول (3) والشكل(4) مؤشرات الاستقرار المصرفي المستخدمة في البحث

جدول3 : مؤشرات الاستقرار المصرفي

السنوات	كفاية رأس المال	جودة الموجودات	السيولة	الربحية
2017	181	30.3	51.5	0.85
2018	285	32.4	46.1	0.53
2019	173	26.8	43.2	0.79
2020	385	26.3	37.9	0.9
2021	243	26.2	40.6	0.57

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي للبنك المركزي للأعوام (2017-2021).

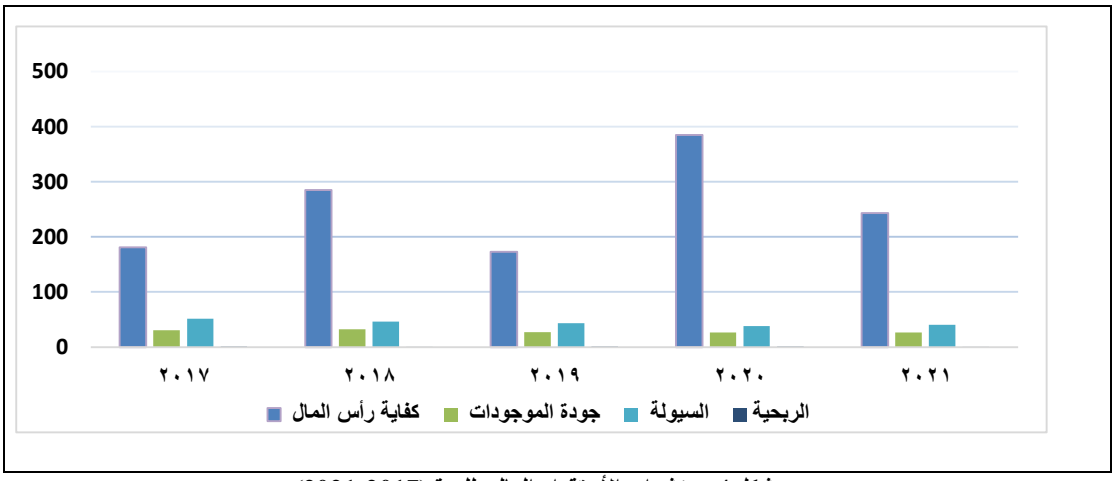

شكل 4: مؤشرات الأستقرار المالي للمدة (2017-2021)

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الاستقرارا المالي للبنك المركزي للأعوام (2017-2021)

نلحظ من جدول (3) ارتفاع نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي من (181%) في عام 2017 إلى (285%) في عام 2018 نتيجة ارتفاع رأس مال المصارف فضلا عن ذلك فقد انخفضت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي من (385%) في عام 2020 إلى(243%) في عام 2021 بمعدل انخفاض (-32.1%) على الرغم من ارتفاع رأس مال المصارف بصورة كلية وكون هذا الانخفاض يعكس ارتفاعا في قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر بمعدل أعلى من ارتفاع رأس المال للجهاز المصرفي، وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة كفاية رأس المال عام 2021 أعلى من النسبة المعيارية المحددة من البنك المركزي والبالغة (12%) لذلك تعد نسبة مرتفعة تعكس كفاءة الجهاز المصرفي وقدرته على مجابهة المخاطر والمشاكل غير المتوقعة التي قد يتعرض لها، وحافظت المصارف على هذا المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة مكونات رأس المال التي تكون أغلبها من الشريحة الاولى المتكونة من راس المال الاساس.

ويوضح مؤشر جودة الموجودات (القروض المتاخرة عن السداد/ اجمالي رأس المال) للقطاع المصرفي ككل انخفاض تدريجي في قيم المؤشر من (30.3%) في عام 2017 الى (26.2%) في عام 2021 ، وهذا الانخفاض يعود الى ارتفاع في اجمالي راس المال بالرغم من ارتفاع القروض المتاخرة عن السداد خلال مدة البحث

ويوضح مؤشر السيولة (الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات) انخفاض النسبة بشكل تدريجي من (51.5%) عام 2017 إلى (40.6%) في عام 2021 ويعود هذا الانخفاض في المؤشر الى انخفاض إجمالي الموجودات

مقارنة بالموجودات السائلة ويمثل الانخفاض في هذه النسبة انخفاضًا في ميل النظام المصرفي إلى توخي الحذر بشأن السحوبات المفاجئة التي قد يقوم بها المودعون.

اما مؤشر الربحية فقد تراوح المؤشر بين انخفاض وارتفاع خلال مدة البحث على مستوى القطاع المصرفي ككل فقد ارتفع المؤشر من (0.79%) في عام 2019 الى (0.9%) في عام 2020 بعدما كان (0.85%) و (0.53%) و للأعوام 2017 و2018 على التوالي، ويعود هذا الارتفاع الى توجه البنك المركزي نحو حث المصارف بمنح الائتمان من خلال المبادرات التي اطلقها البنك المركزي خلال جائحة (كوفيد-19)، وفي عام 2021 سجل مؤشر الربحية انخفاضاً بلغ (0.57%) وجاء هذا الانخفاض من جراء زيادة نمو اجمالي الموجودات مقارنة بمعدل نمو العائد ويعود الجزء الاكبر من الانخفاض الى زيادة قيمة الموجودات بالعملة الاجنبية نتيجة تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي.

5 التحليل الاحصائي

تضمن التحليل الاحصائي الوصف الاحصائي لمتغيرات البحث فضلاً عن قياس الارتباط بين المتغيرات، وتحليل اثر الانحدار بين المتغيرات المستقلة مجتمعة من كل متغير من المتغيرات التابعة من اجل اختبار فرضيات البحث الرئيسة والفرعية وكالاتي.

1.5الإحصاء الوصفي

جدول 4:الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
X1	44.05	45.51	44.61	.644
X2	2.20	2.27	2.24	.031
X3	9.300	86.400	39.93	34.257
X4	1.200	3.600	2.348	1.019
Y1	173	385	253.40	86.792
Y2	26.16	32.40	28.3900	2.812
Y3	37.86	51.50	43.856	5.252
Y4	.53	.90	.7280	0.1677

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS.25

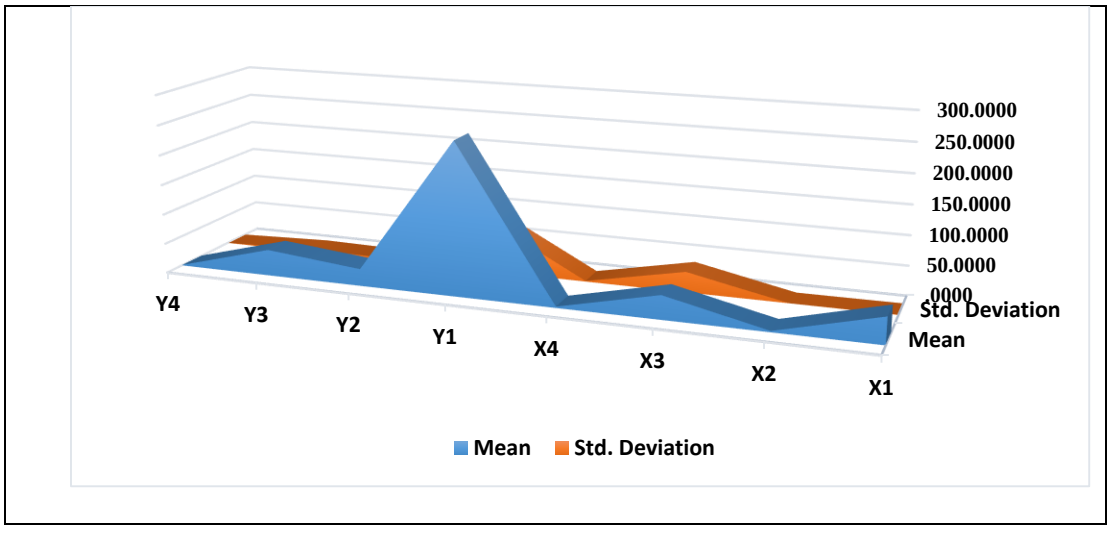

شكل 5:الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات البحث

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel

نلحظ من الجدول (4) والشكل (5) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث ، اذ ان الوسط الحسابي للمتغير التابع Y1 بلغ (253.40) وتمثل هذه القيمة اعلى قيمة بين المتغيرات من حيث الوسط الحسابي اما الانحراف المعياري فقد بلغ (86.792) فضلا عن ذلك بلغت القيم الدنيا والقيم العليا للمتغير المذكور (173) و(385) على التوالي، وتلاه في الترتيب المتغير X1 بوسط حسابي (44.61) وانحراف معياري (.644) اما القيمة الدنيا والقيمة العليا كانت (44.05) و(45.51) على التوالي، وجاء في المرتبة الثالثة من حيث قيمة الوسط الحسابي المتغير Y3 اذ بلغ (43.856) بانحراف معياري قدره (5.252)، اما المتغيرين X2 و X4 فقد بلغ الوسط الحسابي لهما (2.24) و(2.348) على التوالي وبانحراف معياري تراوح ما بين (031. و0.019)، اما ادنى قيمة للوسط الحسابي كانت للمتغير Y4 اذ بلغت (7280.) وبانحراف معياري (1677.) و القيمة الدنيا والعليا كانت (53.) و(90.) على التوالي.

2.5 الارتباطات بين المتغيرات

جدول 5: مصفوفة الارتباط - ارتباط Pearson

X4	X3	X2	X1		
0.316	**-.383**	**-0.543**	**0.470**	**Pearson Correlation**	**Y1**
0.604	**.617**	**.344**	**0.424**	**Sig. (2-tailed)**	
-.920	**-.308**	**0.781**	**-.725**	**Pearson Correlation**	**Y2**
.027	**.692**	**.119**	**.165**	**Sig. (2-tailed)**	
-.819	**-.006**	**0.882**	**-.789**	**Pearson Correlation**	**Y3**
0.090	**.994**	**.048**	**0.113**	**Sig. (2-tailed)**	
0.081	**.684**	**.071**	**-.154**	**Pearson Correlation**	**Y4**
0.897	**0.316**	**0.910**	**0.805**	**Sig. (2-tailed)**	

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

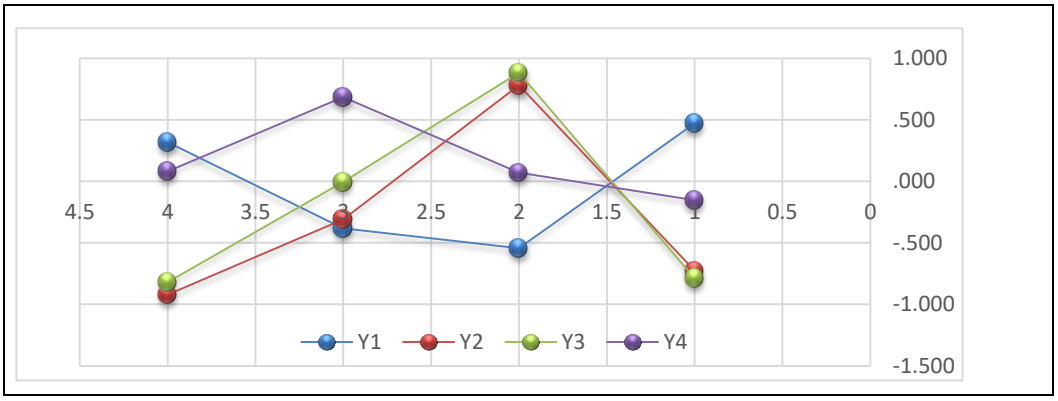

شكل6: الارتباط بين المتغيرات

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel

نلحظ من الجدول (5) والشكل (6) معاملات الارتباط لبيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ومن الجدول نلحظ ان ارتباط X1وX4 بالمتغير Y1 ارتباط موجب غير معنوي إذ بلغ معامل الارتباط لـ X1 (0.470) و لـــ X4 (0.316) بقيمة احتمالية (0.424) و (0.604) على التوالي ، أما ارتباط (X2,X3) مع Y1 فقد كان ارتباط سالب وغير معنوي عند مستوى دلالة (0.05).

وبالنسبة لارتباط المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع Y2 فقد كان ارتباط X2 بـــ Y2 ارتباط موجب غير معنوي اذ بلغ معامل الارتباط (0.781) بقيمة احتمالية (0.119) عند مستوى دلالة (0.05)، أما ارتباط المتغيرات (X1,X3,X4)بالمتغير Y2 فقد كان ارتباط سالب غير معنوي باستثناء X4 فقد كان الارتباط معنوي اذ بلغ معامل الارتباط (0.920-) بقيمة احتمالية (0.027) عند مستوى دلالة (0.05) .وبالنسبة للمتغير التابع Y3 فقد كان ارتباط المتغير (X2) فقط ارتباط موجب ومعنوي بلغ (0.882) بقيمة احتمالية (0.04) اما بقية المتغيرات المستقلة فقد كانت ارتباطها مع Y3 ارتباط سالب وغير معنوي عند مستوى دلالة (0.05).اما ارتباط المتغيرات المستقلة مع المتغير

التابع Y4 فقد كان ارتباط X1 ســـالب وغير معنوي اما (X2,X3,X4) ارتباط موجب وغير معنوي عند مســـتوى دلالة (0.05).

3.5 تحليل الانحدار

لاختبار فرضية البحث تم تقدير معادلة انحدار لأثر مؤشرات المتغير المستقل مجتمعه (X_1,X_2,X_3,X_4)على مؤشرات المتغير التابع منفرده (y_1,y_2,y_3,y_4) كما موضح في الجداول (6، و7، و8، و9).

جدول6: انحدار (X_1,X_2,X_3,X_4) على y_1

المتغير المستقل	المتغير التابع	R2	Standardized Coefficients	T	Sig.	القرار
X1	Y1	0.221	0.47	0.923	0.424	لا تأثير
X2		0.295	-0.543	-1.121	0.344	لا تأثير
X3		0.147	-0.383	-0.587	0.617	لا تأثير
X4		0.1	0.316	0.577	0.604	لا تأثير

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

يوضح جدول (6) نتائج علاقة اثر الانحدار بين مؤشرات الشمول المالي (X1,X2,X3,X4) على مؤشر الاستقرار المالي Y1 (كفاية رأس المال) فقد بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (**0.221**) لاثر X_1 على y_1 وهي قيمة ضئيلة تعني إن المتغير المستقل X_1 فسر التغير في المتغير التابع y1 بنسبة (22%) والنسبة الباقية البالغة (78%) تعود لتأثير عوامل أخرى غير المتغير المستقل X1، وبالنسبة لقيمة لتأثير لـ X_1 على y_1 فقد كانت موجبة اذ بلغت (0.47) ، ولكن هذا التأثير غير معنوي اذ يوضح اختبار t عدم معنوية الانحدار فقد بلغت قيمة t المحسوبة (0.923) باحتمال قدره (sig 0.424) عند مستوى دلالة (0.05).

اما لأثر X2 على y1 فقد بلغت قيمة R^2 (0.295) وهذا يفسر أن معادلة الانحدار تفسر 29% من التغير الحاصل في المتغير التابع y_1 الذي حدث بسبب التغير الحاصل في المتغير المستقل X2والباقي من التغير حدث بسبب عوامل أخرى، وقد بلغ معامل التأثير (**-0.543**) ، ولكن هذا التأثير غير معنوي بسبب عدم معنوية الانحدار إذ بلغت قيمة t المحسوبة (-1.121) باحتمال قدره (0.344) عند مستوى دلالة (0.05). وبالمثل لاثر X3 على Y1 كان غير معنوي من خلال قيمة t البالغة (-0.587) بقيمة احتمالية (0.617) عند مستوى دلالة (0.05) اما معامل التحديد R^2 فقد كان (0.147) بمعنى ان المتغير x3 فسر 14% التغيرات في y1.

اما اثر X4 على Y1 فقد كان غير معنويا ايضا فقد بلغت قيمة t المحسوبة (0.577) بقيمة احتمالية (0.604) عند مستوى دلالة (0.05) اما قيمة R^2 كانت ضئيلة جدا قياسا بالمتغيرات السابقة فقد بلغت (0.1) اما معامل التاثير فقد كان موجبا بلغ (0.57) .

ومن النتائج أعلاه وبسبب عدم معنوية علاقات الانحدار لأثر المتغيرات المستقلة (X1,X2,X3,X4) على المتغير التابع (Y1) لذلك لا نرفض فرضية العدم الفرعية الاولى التي تنص على (عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات المتغير المستقل و ومؤشر المتغير التابع Y1 عند مستوى دلالة (0.05)).

جدول 7: انحدار (X_1,X_2,X_3,X_4) على y_2

المتغير المستقل	المتغير التابع	R2	Standardized Coefficients	T	Sig.	القرار
X1	**Y2**	**0.526**	**0.725**	**1.825**	**0.165**	**لا تأثير**
X2		**0.61**	**0.781**	**2.169**	**0.119**	**لا تأثير**
X3		**0.095**	**0.308**	**-0.459**	**0.692**	**لا تأثير**
X4		**0.847**	**0.920**	**-4.069**	**0.027**	**وجود اثر**

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

يرد في جدول (7) علاقات الانحدار لتأثير مؤشرات الشمول المالي (X1 وX2 وX3 وX4) على مؤشر الاستقرار المالي (جودة الموجودات) Y2، من خلال قيمة معامل التحديد R^2 يفسر المتغير المستقل X1 (الكثافة المصرفية) 52% من التغيير في المتغير التابع y2، والباقي بسبب تأثير عوامل اخرى غير داخلة في النموذج، كانت قيمة معامل التأثير إيجابية (0.725)، ولكن هذا التأثير ليس معنويا، فقد بلغت قيمة t المحسوبة (1.825) باحتمال (0.165) .

اما أثر X2 على y2: بلغت قيمة معامل التحديد R^2 للنموذج المقدر لأثر X2 على y2 (0.611) و بلغ معامل التأثير (0.781) ولكنه غير معنوي إذ بلغت قيمة t المحسوبة (2.169) باحتمال قدره (0.119) عند مستوى دلالة (0.05). كذلك الحال لأثر X3 على y2 توضح علاقة الانحدار لأثر X3 على y2 عدم معنوية الانحدار وفق اختبار t اذ بلغت قيمة t المحسوبة (0.459) باحتمال قدره (0.692) وهو غير معنوي عند مستوى دلالة (0.05)

وبالنسبة لاثر X4 على Y2 وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.847) مما يعني ان (84.7%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع y_2 يعود سببها للتغير في المتغير المستقل X4 (ATM)وان نسبة (12.6%) تعود الى عوامل أخرى غير داخلة في النموذج . أما معامل التأثير لـ X4 على y2 فقد كانت قيمة موجبة بلغت (0.920) أي كلما زادت (عدد الصراف الالي) بمقدار وحدة واحدة ازداد (جودة الموجودات) بنسبة (92%) وهذا التأثير معنوي وفق اختبار t إذ بلغت قيمة t المحسوبة (**-4.069**) باحتمال قدره (sig 0.027) وهو معنوي عند مستوى دلالة (0.05) مما يعني معنوية النموذج المقدر. ومما تقدم نرفض الفرضية الفرعية الثانية (عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات المتغير المستقل (X1, X2 ,X3, X4) ومؤشر المتغير التابع (Y2) عند مستوى دلالة (0.05).

جدول 8: انحدار (X_1,X_2,X_3,X_4) على y_3

المتغير المستقل	المتغير التابع	R2	Standardized Coefficients	T	Sig.	القرار
X1	Y3	0.622	0.789	-2.221	0.113	لا تأثير
X2		0.778	0.882	3.240	0.048	وجود اثر
X3		0.0	0.006	-0.008	0.994	لا تأثير
X4		0.671	-.819	-2.476	0.090	لا تأثير

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

يوضح الجدول (8) علاقات الانحدار لأثر مؤشرات الشمول المالي (X1,X2,X3,X4) على مؤشر الاستقرار المالي (السيولة) Y3، تبين النتائج عدم معنوية الانحدار لأثر(X1,X3,X4) على Y3 من خلال نتائج اختبار t اذ بلغت قيم t المحسوبة (-2.221) و (-0.008) و (-2.476) بقيم احتمالية (0.113) و(0.994) و (0.090) لـ(X1 و X3 وX4) على التوالي

اما اثر X_2 على Y3 كان معنويا :اذ تبين نتائج تحليل الانحدار ان قيمة معامل التحديد R^2 (0.778) مما يعني أن المتغير المستقل X2 فسر التغير في المتغير التابع Y3 بنسبة (77.8%) والنسبة الباقية البالغة (22.2%) تعود لتأثير عوامل أخرى غير المتغير المستقل X2. اما نسبة التأثير لـــ X2 على Y3 فقد كانت موجبة إذ بلغت (0.882) اي اذا زادت نســـبة X2 بمقدار وحدة واحدة زادت Y3 بمقدار (88.2%) و هذا التأثير معنوي وفق اختبار t اذ بلغت قيمة t المحسوبة (3.240) باحتمال (0.048) عند مستوى دلالة (0.05).

جدول 9: انحدار (X_1,X_2,X_3,X_4) على y_4

المتغير المستقل	المتغير التابع	R2	Standardized Coefficients	T	Sig.	القرار
X1	Y4	0.024	0.154	-0.269	0.805	لا تأثير
X2		0.005	0.071	0.123	0.910	لا تأثير
X3		0.468	0.684	1.327	0.316	لا تأثير
X4		0.007	0.081	0.141	0.897	لا تأثير

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج SPSS

تبين نتائج الانحدار في جدول (9) لأثر مؤشرات الشمول المالي (X1,X2,X3,X4) على مؤشر الاستقرار المالي (الربحية) Y4 ان قيم معامل التأثير غير معنوية لنماذج الانحدار عند مستوى دلالة (0.05) اذ بلغت قيم t المحسوبة لـ (X1,X2,X3,X4) (0.269) و(0.123) و(1.327) و(0.141) على التوالي مما يعني عدم وجود اثر لمتغيرات الشمول المالي على الربحية خلال مدة البحث ولذلك لانرفض الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على (عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين مؤشرات المتغير المستقل (X1, X2 ,X3, X4) ومؤشر المتغير التابع (Y4) عند مستوى دلالة (0.05)).

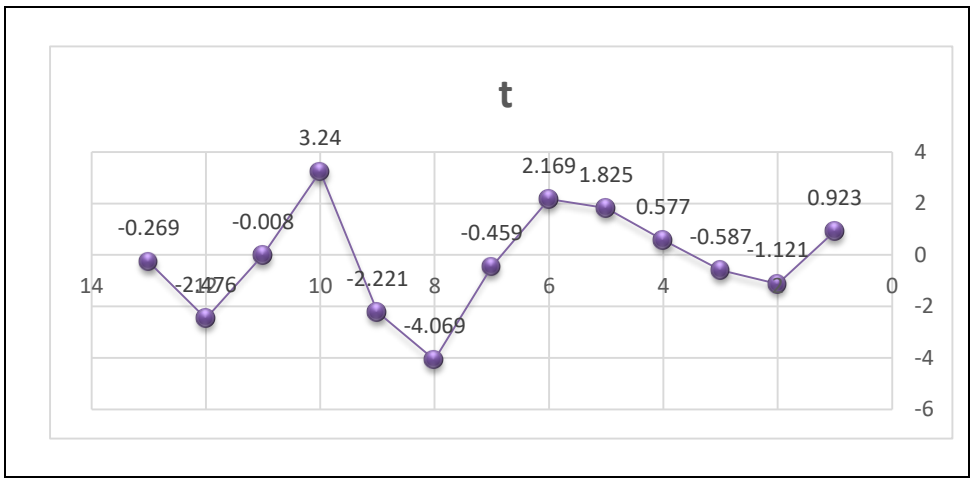

شكل 7: قيم اختبار t

المصدر من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Excel

يوضح الشكل (5) قيم اختبار (t) لنماذج الانحدار المقدرة لأثر المتغيرات المستقلة (X_1,X_2,X_3,X_4) على المتغيرات التابعة (Y_1,Y_2,Y_3,Y_4) ، ومن الشكل نلحظ معنوية نموذجين لعلاقات الانحدار بين المتغير المستقل X2 و المتغير التابع Y3 اذ بلغت قيمة t المحسوبة (3.240) و (3.292) فضلا عن معنوية علاقة الانحدار لاثر المتغير المستقل X_4 على المتغير التابع Y_2 اذ كانت قيمة t المحسوبة (**-4.069**) . اما بقية النماذج الأخرى فكانت غير معنوية عند مستوى دلالة (0.05).

6 الاستنتاجات والتوصيات

1.6 الاستنتاجات

1- نستنتج من تحليل مؤشرات الشمول المالي (الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، والحسابات المصرفية، وانتشار الصراف الالي) وجود تذبذب في هذه المؤشرات على مستوى العراق كما انها ليست بالمستوى المطلوب خلال مدة البحث مقارنة بنسب الشمول المالي على مستوى الوطن العربي والعالم.
2- نستنتج وجود نسبة مرتفعة من الاستبعاد المصرفي (افراد لا يتعاملون مع المصارف) تصل الى (70%) وهذ ما اثبتته التقارير الدولية التي اشارت الى وجود تفاوت كبير في نسب الشمول المالي في الدول المتقدمة والنامية، اذ تجاوزت نسب السكان الذي يمتلكون حسابات مصرفية الـ(90%) في الدول المتقدمة، في حين لا تتجاوز هذه النسبة الـ(30%) في الدول النامية ومنها العراق.
3- ضعف العلاقة الاحصائية بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الاستقرار المصرفي نتيجة لانخفاض مستوى الشمول المالي وضعف تأثيره على الاستقرار المصرفي.

2.6 التوصيات

1– ضرورة العمل على زيادة مستوى الشمول المالي من خلال توفير متطلبات الشمول المالي ومنها استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، فضلاً عن توفير قاعدة بيانات دقيقة، وتوسيع شبكة الانترنيت ليشمل جميع مناطق العراق لأنها الوسيلة المباشرة لنشر الثقافة المالية وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي.

2– ضرورة الاهتمام بفتح حسابات مصرفية، وزيادة انتشار الخدمات المالية من خلال زيادة عدد فروع المصارف فضلا عن زيادة عدد الصراف الالي، فضلاً عن زيادة حجم القروض الممنوحة من القطاع المصرفي، وزيادة قبول الودائع من خلال تخفيض سعر الفائدة وتسهيل اجراءات منح القروض.

3– الاهتمام بالتثقيف المصرفي وزيادة الوعي المصرفي لا سيما الذين يعانون من الاستبعاد المالي بهدف زيادة الطلب على الخدمات المالية وصولاً لمستوى شمول مالي مقبول.

المصادر

1. البكل، أحمد سعيد، (2022)، الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، 15(14) .
2. الحسناوي، سالم صلال، ومهدي، لينا صلاح،(2020). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،مجلة دراسات الكوفة،مجلد 1(58)، 2020.
3. الدعمي، عباس كاظم، وحبي، ميساء جواد،(2014). دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي- بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة 1995-2011، مجلة الادارة والاقتصاد،جامعة كربلاء, 3(11) .
4. الشحادة،عبد العزيز و قاسم، عامر والرفاعي،غالب عوض، (2020). مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الاداء المالي للبنوك الأردنية" المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، 4 (2).
5. الشكرجي، بشار ذنون،(2013)، دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرافدين- جامعة الموصل، 35(114).
6. العراقي، بشار أحمد و النعيمي، زهراء أحمد، (2018)،الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، مجلة جامعة جيهان اربيل العلمية، اصدار خاص بالمؤتمر الدولي الثاني، عدد 2، الجزء C،.
7. الفتلاوي، ريام فاضل شاكر، (2019)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي – العراق حالة دراسية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد،.
8. بندر، رجاء عزيز، (2012)، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسات النقدية، البنك المركزي العراقي.
9. عبد الله، سمير،(2016)، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي, AFI.
10. قندوز ،عبد الكريم ، وخليل سائد، وسراج عبد الله، (2022) محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية، صندوق النقد العربي دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، العدد 11 .

11. Canoy ،Marcel& Dijk ،Machiel van& de Mooij ،Ruud & Weigand ،Jürgen ،(2001)Competition and Stability in Banking, CPB Document, sur le lien: www.ssrn-id296479 , No 015,.
12. Demirguc-Kunt, Asli & Klapper, Leora & Singer, Dorothe,(2017) Financial Inclusion and Inclusive Growth A Review of Recent Empirical Evidence, World Bank Group, Policy Research Working Paper 8040.
13. FUNGÁČOV, Zuzana & WEILL, Laurent, (2014). Understanding financial inclusion in China, China Economic Review, Vol (34),
14. Jokipii, Terhi & Monnin, Pierre,(2013) The impact of banking sector stability on the real economy , Journal of International Money and Finance , Number 32 ,
15. Morgan, Peter J. & Pontines, Victor, (2014). Financial Stability and Financial Inclusion, Asian Development Bank Institute (ADBI), Working Paper Series No. 488,
16. Nasir Khan, , Mahwish Zafar , Abiodun Funso Okunlola , Zeman Zoltan and Magda Robert, (2022). Investigating the Impact of Financial Inclusion Drivers, Financial Literacy and Financial Initiatives in Fostering Sustainable Growth in North India, Sustainability, 14, 11061,
17. Nguyen, Trung Duc & Du, Quynh Lan Thi, (2022)The effect of financial inclusion on bank stability: Evidence from ASEAN, Cogent Economics & Finance, 10:1, 2040126,.
18. Nkuna, Onelie & Lapukeni, Angella Faith.& Kaude, P. and Kabango, G. (2018)The Role of Commercial Banks on Financial Inclusion in Malawi, Open Journal of Business and Management, 6,.
19. Ozili, Peterson K, (2021) Measuring financial inclusion and financial exclusion, MPRA paper.
20. Pandey, Amit & Kiran, Ravi & Sharma, Rakesh Kumar , ,(2022). Investigating the Impact of Financial Inclusion Drivers, Financial Literacy and Financial Initiatives in Fostering Sustainable Growth in North India, Sustainability, 14, 11061https://www.mdpi.com/journal/sustainability
21. Schubert, Deborah,(2019) The Impact of Financial Inclusion on Poverty in Low-and Middle-Income Countries, Master en sciences économiques, HEC-Ecole de gestion de l'Université de Liège,2019.
22. Tissot, Bruno and Gadanecz, Blaise, (2017)Measures of financial inclusion - a central bank perspective, Bank for International Settlements, Bank of Morocco – CEMLA – IFC Satellite Seminar at the ISI World Statistics Congress on “Financial Inclusion” Marrakech, Morocco,.